

# الجريدة الرسمية

للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

## قوانين ومراسيم

قرارات ، مقررات ، منشير ، اعلانات وبلاغات

الاشتراكات	القوانين والمراسيم			مناقشات المجلس الوطني	النشرة الرسمية اعلانات ، صفقات عمومية وسجل تجارى	التحرير والادارة الاشتراكات والنشر المطبعة الرسمية ٩ شارع ترويه الجزائر تليفون : ٦٦-٨١-٤٩ ٦٦-٨٠-٩٦ : رقم الحساب الجارى بالبريد ٥٠ - ٣٢٠٠
	٣ اشهر	٦ اشهر	سنة	سنة	سنة	
في الجزائر	٨ دنانير	١٤ دينار	٢٤ دينار	٢٠ دينار	٢٥ دينار	
في البلاد الاجنبية	١٢ دينار	٢٠ دينار	٢٥ دينار	٢٥ دينار	٢٠ دينار	

ثمن العدد ٢٥ ر. دينار وثمان العدد للسنتين السابقة ٣٠ ر. دينار وتسلم الفهارس مجانا للمشاركين . المطلوب منهم الاعلام عن تعبير عناوينهم وعن مطالبهم - يؤدى عن تغيير العنوان ٣٠ ر. دينار - ثمن النشر على اساس ٢٥٠ دينار للسطر

## فهرس

- أمر رقم ٦٦ - ٢٨٤ مؤرخ في ١٧ جمادى الاولى عام

١٣٨٦ الموافق ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٦ يتضمن قانون

الاستثمارات .

# قوانين وأوامر

أمر رقم ٦٦ - ٢٨٤ مؤرخ في ١٧ جمادى الاولى عام ١٣٨٦ الموافق ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٦ يتضمن قانون الاستثمارات

## الاستثمارات

### عرض الاسباب

تطبيقا لتعليمات مجلس الثورة الخاصة بأيضاح « دور رأس المال في اطار التنمية الاقتصادية ومكانه وأشكاله والضمانات القانونية الخاصة به » ، فان الحكومة قد أعدت هذا الامر الذي أقره مجلس الثورة والذي يشكل مع النصوص التي يستند اليها قانون الاستثمارات .

ان هذا القانون يحدد الاطار الذي ينظم بموجبه تدخل رأس المال الخاص في مختلف فروع النشاط الاقتصادي ، وهو يستهدف سد الثغرات التي تشوب القانون رقم ٦٣ - ٢٧٧ المؤرخ في ٢٦ يوليو سنة ١٩٦٣ بالتعريف عن المبادئ التي يقوم عليها تدخل هذا الرأسمال وتحديد الضمانات والمنافع الممنوحة للرأس المال الخاص سواء كان أجنبيا أو وطنيا .

وعلاوة على ذلك ، فقد روعيت ضرورة تبسيط اجراءات الترخيص فنص خصوصا على تكليف الادارة العمالية بالدور الاقتصادي الراجع لها وعلى التخفيض من مهل الاجراءات الادارية اذ جعلها القانون مقتصرة على الجوهرى والضرورى منها لتيسير العمل به .

وجيث ان الامر يتعلق بالمبادئ ، فقد تأيد ما يلي :

١ - ان الامر المشار اليه قد اعترف للأشخاص الطبيعيين او المعنويين الجزائريين او الاجانب بإمكانية تحقيق الاستثمارات في القطاعين الصناعي والسياحي ، على اعتبار ان الهدف المطلوب قبل كل شيء هو مضاعفة الطاقات الانتاجية اللازمة الى أقصى حد .

٢ - وفي الفروع المعتبرة حيوية بالنسبة للاقتصاد الوطنى والتي سيجرى توضيحها بمرسوم فانه احتفظ للدولة بحق المبادرة لتحقيق مشاريع الاستثمارات فيها مع امكانها عند الضرورة من مشاركة رأس المال الخاص الوطنى او الاجنبى .

٣ - ويمكن الدولة علاوة على ذلك ، أن تشارك مع شركات

الاقتصاد المختلط في مساهمة رأس المال الاجنبى او الوطنى . ويمكنها أيضا طرح المناقصات والمزايدات لاحداث المؤسسات في جميع القطاعات برساميل خاصة يمكن ان تتطلبها الاحتياجات الاولى للتنمية الاقتصادية وذلك ضمن شروط معينة .

٤ - ان الامر المنظم قانون الاستثمارات قد أشار الى نشر مرسوم تحدد بموجبه كيفية تدخل رأس المال الخاص في قطاعات التجارة الداخلية والمصالح وكذلك كيفية جعل المؤسسات التابعة لنشاط هذه القطاعات من قبل أشخاص معنويين تحت الرقابة الجزائرية .

وان الامر المذكور يحدد الضمانات الخاصة بقانون الاستثمارات وشروط تطبيقه .

### ١ - الضمانات والمنافع

#### ١ - الضمانات :

من المعلوم ان نجاح سياسة الاستثمار التى تدعو رأس المال الخاص الوطنى والاجنبى الى الاسهام يتوقف على الضمانات التى تؤمن الدولة ثباتها والتى تقوم هذه الاخيرة بتنفيذها برمتها لصيانة شروط التسيير السليم للاقتصاد الوطنى .

ولذلك فان الدولة تشارك المستثمرين في اهتمامهم بانجاز واستغلال المؤسسات المذكورة في الامر المتضمن قانون الاستثمارات مع مراعاة الفوائد المتبادلة وفي الحدود التى يؤدي فيها المستثمرون على ما ينبغي المهام التى يفرضها التسيير المطابق لمقتضيات هذا القانون .

ولهذا الغرض ، فان المؤسسات المحدثه او النامية والمرخص لها طبقا لهذا الامر المتضمن قانون الاستثمارات لا يمكن ان تسترجعها الدولة بموجب مقرر الا عندما تفرض ذلك دواعي التنمية الاقتصادية ، وفي هذه الحالات ، فان الاسترجاع يقرر لزوما بموجب نص تشريعي ويجب ان يترتب عليه بحكم القانون تعويض يجرى تحديد قيمته وآجال تسديده وتحويله بصورة موضحة في قرار الترخيص .

وعلاوة على ذلك ، فان قرار الترخيص هذا سينص على الضمان ويوضح شروط تحويل الارباح التى تحققها المؤسسات المعنية .

**ب - المنافع :**

مهلة اربعين يوما جاز له الاتصال بكتابة الصندوق الجزائرى للتنمية .

وفى انقضاء مهلة الاربعين يوما من ذلك يعتبر سكوت الصندوق الجزائرى للتنمية كموافقة ضمنية على الترخيص .

**ب - الرخصة الممنوحة على شكل بسيط :**

ان هذه الرخصة تتعلق بالاستثمارات ذات الاهمية المتوسطة ويجرى هذا الشكل من الترخيص بموجب طلب يقدم الى كتابة اللجنة الوطنية للاستثمارات التى تطلب رأى المندوبين دون حاجة لعقد اجتماع لهم .

وتشمل الرخصة على الضمانات والمنافع المتعلقة بالتعويض والتحويل للخارج والاعفاء من الضريبة العقارية . وهى تعبر فى الحقيقة عن ان احداث وحدة خاصة فى قطاع معين متفق مع سياسة الحكومة ومطابق للمستلزمات الاقتصادية للبلد . وان مهلة درس الطلب يمكن فى هذه الحالة ان تقتصر على أقل وقت ممكن .

**ج - الرخصة العادية :**

تتعلق هذه الرخصة بصورة خاصة بالمؤسسات الهامة . وتطبق ايضا على المؤسسات التى ترغب فى الحصول على المنافع الخاصة المنصوص عليها فى الباب ٣ .

وفيما يتعلق باللجنة الوطنية للاستثمارات ، فانها تشكل من الاعضاء التاليين :

- وزير المالية والتخطيط ، كرئيس ،
- المدير العام للتخطيط والدراسات الاقتصادية ،
- ممثل وزارة الشؤون الخارجية ،
- ممثل وزارة الصناعة والطاقة ،
- ممثل وزارة الداخلية ،
- ممثل وزارة السياحة ،
- ممثل وزارة التجارة ،
- ممثل الوزارة الوصية ،
- المدير العام للبنك المركزى الجزائرى ،
- المدير العام للصندوق الجزائرى للتنمية .

ويجوز للجنة عند الضرورة ان تضم اليها أية هيئة رسمية او شبه رسمية يمكن ان تمددها بالعناصر الخاصة بالمعلومات التكميلية .

وقد منحت المنافع للرساميل الجزائرية والاجنبية معا ، تلك المنافع التى تدخل بصورة اساسية فى النطاق الجبائي .

ويعنى هنا الانتفاع من نظام جبائي مستقر فى الحالة التى تقوم فيها وحدة صناعية ما بابرام صفقات طويلة الامد وتكون بالوقت نفسه فى حاجة الى معرفة سعر الكلفة النهائي والايراد عن مدة طويلة وبصورة عامة ، فان المنافع الجبائية التى تمنحها الجزائر يجب ان تكون من العوامل المغرية لانشاء المؤسسات على حسب اولوية الحاجات المحلية المطابقة لمخطط التنمية الاقتصادية ومن عوامل حث المؤسسات القائمة فى الجزائر على شراء الادوات المصنوعة فيها .

وفى النهاية ، ان الضمانات والمنافع الممنوحة تستهدف تعبئة الموارد الداخلية والرساميل الاجنبية لأجل تحقيق الاستثمارات اللازمة لتنمية البلد .

ويسوغ ابرام الاتفاقات الثنائية لضمانات الاستثمارات عندما تعتبر مطابقة للكرامة الوطنية ومن شأنها ان تتم على الوجه المفيد صيغة الامر المتضمن قانون الاستثمارات .

**٢ - الكيفيات المتعلقة بتنفيذ قانون الاستثمارات**

لقد تبين من التجربة ان فعالية قانون ما للاستثمارات يمكن ان تكون واسعة اذا واكبه اصلح تطبيق للكيفيات التقنية الخاصة بالتنفيذ والتى تقسم على عنصرين متميزين :

١ - تكوين اللجنة التى تبدى راياها فى الملف الذى يرفع لوزير الوصاية ووزير المالية والتخطيط قصد توقيعهما المشترك عليه .

٢ - الاجراءات الخاصة بالترخيص للاستثمارات :

لقد نص الامر المتضمن قانون الاستثمارات ، فيما يتعلق باجراءات الترخيص ، على ما يلى :

**١ - الرخصة الممنوحة على شكل اذن ادارى :**

ان عددا كبيرا من المؤسسات الصغيرة لا تحتاج لكثر من ٥٠٠.٠٠٠ دينار للتعبئة الاستثمارية . فالمشاريع التى يباشرها المواطنون الجزائريون وحدهم دون غيرهم يجب ان يقدم بها مجرد طلب بالترخيص الى عامل العمالة .

على انه ، عندما لا يبلغ الطالب بأى مقرر بشأن طلبه فى

ويتولى الصندوق الجزائري التنمية كتابة اللجنة .

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

— بناء على تقرير وزير المالية والتخطيط ،

يأمر بما يلي :

## الباب الاول

### المبادئ

**المادة الاولى :** يوضح هذا الامر النطاق الذى ينظم بمقتضاه تدخل الرأسمال الخاص فى التنمية الاقتصادية الوطنية .

وهو يشكل مع النصوص المقررة لتطبيقه قانون الاستثمارات .

**المادة ٢ :** ان المبادرة الخاصة بتحقيق مشاريع الاستثمارات فى القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني تعود للدولة وللهيئات التابعة لها .

الا ان الدولة يمكنها ان تقرر دعوة الرأسمال الخاص لانجاز هذه المشاريع . فتعين عندئذ لكل حالة كفاءات تدخل الرأسمال الخاص الوطني او الاجنبي فى تلك الاستثمارات . وستحدد بمرسوم القطاعات المعبرة كحوية فى مفهوم هذا الامر .

**المادة ٣ :** عندما تشترك الدولة فى شركات للاقتصاد المختلط بمساهمة فى الرأسمال الخاص الاجنبي أو الوطني فيجب ان يصادق على القوانين الاساسية لهذه الشركات بمرسوم يتضمن الاحكام التالية :

١ — الخيار للدولة بشراء كل الحصص او الاسهم التى لا تملكها او بشراء جزء منها ، وكذلك الشروط التى يمكن للدولة بمقتضاها ممارسة هذا الخيار ،

ب — الخيار للدولة بممارسة حق الشفعة او الموافقة فى حال البيع او النقل او التنازل عن الحصص او الاسهم التى لا تكون مألقة لها .

**المادة ٤ :** ان الاشخاص الطبيعيين أو المعنويين الجزائريين أو الاجانب يمكنهم احدث او انماء مؤسسات صناعية أو سياحية من شأنها زيادة الجهاز الانتاجى للامة والاستفادة من كل او جزء من الضمانات والمنافع المنصوص عليها فى الباب الثاني من هذا القانون وذلك عن طريق الحصول على الرخصة المسبقة وفقا للاجراء المنصوص عليه فى المواد من ٢٠ الى ٢٧ من هذا الامر .

**المادة ٥ :** عندما يتطلب انجاز المشاريع الاقتصادية الوطنية فى أى قطاع كان الرساميل الخاصة ، فيمكن للدولة اجراء مناقصات لاحداث مؤسسات معينة ، بهذه الرساميل ، وتكون اهدافها الانتاجية وتأسيسها الجغرافى والشروط الاخرى الخاصة بالاستغلال موضوع دفتر شروط يجرى عليها الاستثمار . ويمكن للدولة لهذا الغرض ان تضع تحت تصرف الاشخاص المعنيين جميع الدراسات الاقتصادية والتقنية التى تكون اعدتها بشأن هذه المؤسسات .

وعلى أساس الشروط التقنية المتساوية يمنح الترخيص الخاص لطلبات الانشاء حيث يتدخل الرأسمال الوطني على المدى الاوسع وحيث تغطي مبالغه الخصوصية بصفة انفع قيمة الاستثمار ونهوض المؤسسة حيث يتطلب على الوجه الاقل المنافع المالية بالاستناد لهذا الامر .

**المادة ٦ :** يكون الاشخاص الطبيعيين والمعنويين ملزمين بالتقيد بالواجبات ذات الطابع القانوني والنظمي التى تخضع لها نشاطاتهم المهنية ولا سيما ما يتعلق منها بالضرائب والمحاسبة ونظام القطع .

## الباب الثاني

### الضمانات والمنافع

**المادة ٧ :** يوضح هذا الباب الضمانات والمنافع الممنوحة لاستثمار الرساميل المحققة وفقا للمواد من ٢ الى ٥ المذكورة أعلاه .

وكل ضمان او منفعة خصوصية يتطلبها انشاء او تسيير مؤسسة ما يمكن منحهما بطريقة تعاقدية تبرم بين الدولة والمستثمر بعد اخذ رأي اللجنة الوطنية للاستثمارات .

### الفصل الاول — الضمانات العامة

**المادة ٨ :** فى الحالة التى تستلزم فيها المصلحة العمومية استرجاع الدولة لمؤسسات تنتفع من أحكام هذا القانون ، فلا يمكن اقرار تدبير كهذا الا بموجب نص ذى صبغة تشريعية وقد يشتمل ذلك التدبير بحكم القانون ، استنادا لهذا الامر ، دفع التعويض المساوى للقيمة الصافية المحددة بمواجهة الخبراء والعناصر الوطنية التى تسترجعها الدولة وذلك فى مهلة اقصاها تسعة اشهر .

ويزاد على هذا التعويض :

— المبلغ غير المستهلك من نفقات التأسيس او القيم الاخرى

الجزائرية أو بحسب ما تكون العملية في الحالات الاخرى مرخصا بها من قبل البنك المركزى الجزائرى .

ويجرى تحديد كيفيات تطبيق احكام هذه المادة بموجب قرار يصدره وزير المالية والتخطيط .

**المادة ١٢ :** ان تحويل العائدات الخاصة بالبراءة والمساعدة التقنية والمبالغ الضرورية للمصلحة المالية الخاصة بالفروض المستدانة من الخارج يمكن الاذن بها بموجب قرار ترخيص.

**المادة ١٣ :** ان اذن التحويل المشار اليها في المادتين ١١ و ١٢ تصدر عن البنك المركزى الجزائرى على اثر التأكد من مراقبة تطبيق الشروط المنصوص عليها في هاتين المادتين .

### الفصل الثانى - المنافع المالية

**المادة ١٤ :** ان المؤسسات المذكورة في المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ يمكنها ان تستفيد من المنافع الجبائية طبقا للاوضاع التى يجرى تحديدها بقرار يصدره وزير المالية والتخطيط وفي نطاق ما يلي :

١ - الاعفاء التام او الجزئي من رسم الانتقال بعوض الذى نصت عليه المادة ٤٤٧ من قانون التسجيل و في حدود تعلق المشتريات العقارية على وجه الاستثناء بالنشاط المرخص به ، فيراعى في تحديد معدل هذا الاعفاء مكان المؤسسة .

٢ - الاعفاء التام او الجزئي أو التناقصى من الرسم العقارى خلال مدة لا تجاوز ١٠ سنوات وكذلك مع مراعاة مكان انشاء المؤسسة .

٣ - منح معدل مخفض من الرسم الفريد الاجمالى على الانتاج المترتب على أموال التجهيز أو ارجاع الرسم المتعلق باثاث التجهيز المصنوع في الجزائر .

٤ - ارجاء استيفاء رسوم الجمارك والرسم الفريد الاجمالى على الانتاج المرتبط بأموال التجهيز الضرورية لتحقيق المشروع وذلك على تدرج اقصى لمدة الاستهلاك الصناعى .

٥ - الاعفاء التام او الجزئي أو التناقصى من الرسم الذى يترتب على الأرباح الصناعية والتجارية خلال مدة لا يمكن ان تجاوز الخمس سنوات ولمبلغ سنوى من الأرباح لا يمكن أن يجاوز الـ ٢٠ ٪ من الرساميل الخصوصية المستثمرة في النشاط المرخص به ، ومن ثم فانه يجب خلال مدة الاعفاء على المؤسسات اتمام جميع الاستهلاكات الضرورية

غير المادية المطابقة للمصاريف الفعلية غير المأخوذ بها في حساب ذلك التعويض .

- الفوائد المحسوبة على حسب النسبة المئوية القانونية عن مدة سنتين على مبالغ ذلك التعويض .

ويكون هذا التعويض قابلا للتحويل للخارج اذا كان المستفيد نفسه اجنبيا او اذا كان الاستثمار محققا بواسطة مبالغ مستوردة للجزائر .

**المادة ٩ :** يحق للمؤسسات تعيين الموظفين الاجانب الاختصاصيين الذين تحتاج اليهم وذلك ضمن القدر الذى يجرى تحديده في قرار الترخيص مع مراعاة القدر المقرر لتكوين وترقية الاطارات الوطنية ، فتضمن حرية تعيين مقر هؤلاء الموظفين الاجانب مع عائلاتهم وتنقلاتهم مع مراعاة التدابير المتصلة بالنظام العمومي .

**المادة ١٠ :** ان المساواة امام القانون ولا سيما ما يتعلق بأحكامه الجبائية معترف بها للمؤسسات الاجنبية او المرتبة تحت المراقبة الاجنبية .

**المادة ١١ :** ان حقوق التحويل الواردة فيما بعد مضمونة للاستثمارات الاجنبية المذكورة في المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من هذا الامر ، كما يلي :

١ - تحويل الجزء الموزع من الأرباح السنوية الصافية للمؤسسة والحاصلة بعد تنزيل الاستهلاكات أو الإحتياطات الضرورية وبعد مراعاة أهمية دينها ،

ان الجزء الموزع من الأرباح لا يكون قابلا للتحويل الا بالنسبة الموجودة بين المساهمات الاجنبية في الاموال الخاصة بالمؤسسة ومجموع هذه الاموال وشرط تطابق هذه المساهمات مع الاستيرادات الفعلية للرساميل الى الجزائر .

فلا يمكن اجراء تحويلات فعلية من الأرباح الخارج تفوق الـ ١٥ ٪ سنويا من مبلغ المساهمات الاجنبية الموضحة اعلاه في الرساميل الخاصة بالمؤسسة في الجزائر .

وتعتبر الأرباح التى يمكن تحويلها ويجرى إعادة استثمارها كالرساميل المستوردة .

٢ - تحويل المقبوض من بدل التنازل عن المؤسسة او تصفيتها او بدل البيع او التنازل عن الحصص او الاسهم الاسمية لرأس المال . وذلك بحسب ما يكون المشتري شخصا طبيعيا جزائريا او شخصا معنويا تحت الرقابة

**المادة ١٧ :** علاوة على المنافع المبينة في المادة ١٦ اعلاه وطبقا للشرط نفسه المذكور فيها . فان المؤسسات المذكورة في الفترة الثانية من المادة ٢ والمادتين ٣ و ٥ يمكنها عند اللزوم الحصول على ضمان الجزائر لقروضها المتعلقة بالتجهيز . وتجرى هذه الكفالة بموجب مقرر يصدره وزير المالية والتخطيط واتفاق تحدد بموجبه أوضاع الضمان .

**المادة ١٨ :** ان المؤسسات ذات الصيغة السياحية يمكنها علاوة على المنافع المالية المنصوص عليها في المادة ١٤ الانتفاع من تخفيض في الفائدة لغاية ٣ ٪ عن القروض الطويلة او القصيرة الاجل .

**المادة ١٩ :** ان الاستثمارات التي تجاوز الخمسة ملايين دينار يمكنها عند اللزوم الاستفادة :

أ - من الافراد بالترخيص في منطقة جغرافية معينة .  
ب - من نظام اتفاقي يتعلق بضرائب الدولة لمدة لا تجاوز العشر سنوات على ان لا يجرى هذا التطبيق الا في الحدود التي لا تجاوز فيها الارباح الصافية ١٥ ٪ سنويا من الرأسمال الخاص المستثمر .

ج - من مقتضيات عن الحصص ترمي الى السماح للمؤسسة في مواجهة المنافسة الاجنبية خلال مدة السير العادي لانتاج المؤسسة .

### الباب الثالث - الرخصة

**المادة ٢٠ :** ان طلبات الحصول على الرخصة المنصوص عليها في المادة ٤ من هذا الامر يجب ان تعد وفقا للاوضاع التي ستوضح بقرار وزير المالية والتخطيط وتوجه :

أ - الى عامل العمالة اذا كان المبلغ الكامل للاستثمار لا يجاوز ٥٠٠.٠٠٠ دج ولم يلتمس في الطلب اي انتفاع مالي،  
ب - الى كتابة اللجنة الوطنية للاستثمارات في الحالات الاخرى .

**المادة ٢١ :** يجوز الترخيص في الانشاءات او التوسيعات الخاصة بالمؤسسات التي تشتمل على مخطط مالي مناسب وتتوفر لديها الرساميل الخاصة وتحتفظ بمجهود للتكوين الاختصاصي لليد العاملة الوطنية وتكون بالنظر لمواقعها وقطاع نشاطها من المؤسسات التي تسهم في تنمية اقتصاد البلد وفقا للمخططات والبرامج التي اوضحتها السلطات العمومية .

وفيما يتعلق بالاستثمارات الاجنبية تراعي علاوة على ذلك الاعتبارات التالية :

في حدود الارباح المحققة والا فان الاستهلاكات المؤخرة بدون حق لا يمكن ان تقيد على الدورات المقبلة .

**المادة ١٥ :** ان المنافع الجبائية المشار اليها في المادة ١٤ اعلاه لا يمكن ان تمنح الا في الحدود التي تكون فيها الشروط الاولى لاستغلال المؤسسة التي تلتبس هذه المنافع لا يمكنها من تحمل الاعباء الجبائية العادية على الفور وعلاوة عليه فانه يقتضى مراعاة الاعتبارات التالية :

- العلاقة القائمة بين مبلغ الاستثمارات وعدد الاستخدامات الدائمة المحددة بالنسبة للتقنية اللازمة في فرع النشاط المعبر .

- الآثار غير المباشرة للاستثمار التي تعترض النشاطات المرتبطة به او المكمل له ،

- النسق الخاص بالتكوين المهني وترقية الاطارات الوطنية،

- القطاع الاقتصادي والمنطقة الجغرافية للمؤسسة ،

- مقدار الانتاج المخصص للتصدير او الذي يحل مكان الاستيراد ،

- مقدار الرأسمال الجديد المستورد .

### الفصل الثالث - المنافع الخصوصية

**المادة ١٦ :** ان المؤسسات المذكورة في المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ يمكنها الاستفادة علاوة على ما سبق في الحالات التالية :

أ - من ضمان احتياطي يمنحه الصندوق الجزائري للتنمية لحساب الجزائر لتيسير الحصول على السلفيات المصرفية القصيرة الاجل لقاء رهن صناعي لتمويل المصنوعات او المخزونات المعبرة ضرورية لتنمية الجزائر . وتحدد الاحكام المتعلقة بالقانون الاساسي وأوضاع الرهن الصناعي بموجب مرسوم .

٢ - من ضمان لا يجاوز معدل بعض تمويلاته الممنوحة لاجل متوسط أو طويل الرقم الاقصى الذي يجرى تحديده حين منح الرخصة .

غير انه لا يمكن منح هذه الضمانات الا بشرط ان تكون الاموال الخاصة بالمؤسسة تغطي نسبة معقولة من قيمة امكانيات الاستغلال .

وتجرى هذه الضمانات بموجب مقررات يصدرها وزير المالية والتخطيط واتفاقات تحدد بموجبها اوضاع هذه الضمانات .

للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

فيلتزم الطالب آئذ بتنفيذ برنامج الاستثمار المرخص به والواجبات المرتبطة به ضمن المهلة المقررة .

وعندما تمنح الرخصة لتوسيع مؤسسة موجودة فإن الضمانات العامة والمالية والخصوصية يمكن منحها لتمام المؤسسة أو لجهة التوسع فحسب ، وفي هذه الحالة الأخيرة فإن طريقة المحاسبة المتبعة يجب أن تمكن من تشخيص الاستثمارات والنشاطات المنصوص عليها في الرخصة .

**المادة ٢٥ :** تبلغ الرخصة المشار إليها في المادة ٥ من هذا الامر للمستفيد منها من قبل اللجنة الوطنية للاستثمارات ويجب أن تجرى الموافقة عليها في مهلة ٩٠ يوما ويجب أن تتضمن هذه الموافقة الالتزام بتنفيذ برنامج الاستثمار وفقا للشروط التي تخضع لها الرخصة وان قرار الترخيص المطلوب عند اللزوم يصدر عقب استلام الموافقة المشار إليها ويجرى نشره حسب الاوضاع المبينة في المادة ٢٤ السابقة .

**المادة ٢٦ :** يجوز سحب الرخصة بناء على اقتراح الوزارة التقنية المعنية بالامر وذلك في الاوضاع التي منحت الرخصة بموجبها ، وذلك في حالة التقصير الفادح بالالتزامات ويجرى ذلك عقب اعذار صاحب الرخصة بثلاثة أشهر على الأقل .

يجوز أيضا سحب كل المنافع المالية والخصوصية او جزء منها .

**المادة ٢٧ :** تتألف اللجنة الوطنية للاستثمارات من الاعضاء الدائمين التاليين :

— وزير المالية والتخطيط ،

— المدير العام للتخطيط والدراسات الاقتصادية ،

— مدير الخزينة والقرض ،

— ممثل وزارة الشؤون الخارجية ،

— ممثل وزارة الصناعة والطاقة ،

— ممثل وزارة الداخلية ،

— ممثل وزارة السياحة ،

— ممثل وزارة التجارة ،

— المدير العام للبنك المركزي الجزائري .

ويجوز لها عند الضرورة أن تضم إليها ممثلين عن كل هيئة رسمية او شبه رسمية من شأنهم أن يمدوها بعناصر المعلومات التكميلية .

— فتح الاسواق الخارجية للتصدير ،

— أهمية قيمة الارباح التي تحصل عليها المؤسسة في الجزائر والتي تضاف الى رأس المال ،

— درجة الانتفاع من المواد الاولية المحلية ،

— مستوى تغطية الرساميل الخاصة للاستثمار المطلوب تحقيقه .

**المادة ٢٢ :** يصدر عامل العمالة المختص بالبت في الطلب وفقا للفقرة ٢٠ من المادة ٢٠ قراره فيه بالاتفاق مع وزارة المالية والتخطيط والوزارة التقنية المعنية بالامر .

إذا لم يجر اخبار طالب الترخيص بقرار عامل العمالة ضمن مظلوف مضمون في أجل ٤٠ يوما وإذا لم يعتمد عامل العمالة بنفس الكيفيات الى الممانعة أو توجيه أي تبليغ للطالب جاز للمعني تجديد طلبه الترخيص الى كتابة اللجنة الوطنية للاستثمارات فتعتبر آئذ الرخصة ممنوحة اذ لم تقس على الطلب أية ممانعة في مدة ٤٠ يوما من ارساله أو لم تصدر بشأنه تعليمات تكميلية من قبل كتابة اللجنة .

**المادة ٢٣ :** في الحالة التي لا يتضمن فيها التماس الرخصة المقدم وفقا للفقرة ب من المادة ٢٠ أي طلب للمنافع المالية أو المنافع الخصوصية ، فان كتابة اللجنة الوطنية للاستثمارات تطلع الطاب على المقرر الصادر بالاتفاق مع وزارة المالية والتخطيط والوزارة التقنية المعنية بالامر .

تكون الرخصة الصادرة قطعية وصريحة .

يجوز طالب الرخصة في حالة منحها على مهلة ٦٠ يوما لقبولها النهائي ، وبمجرد هذا القبول فانه يلتزم بتنفيذ برنامج الاستثمار المرخص به والواجبات المرتبطة به ضمن المهلة المقررة .

**المادة ٢٤ :** اذا تضمن التماس الرخصة المقدم وفقا للفقرة ب من المادة ٢٠ طلبا بالمنافع المالية أو الخصوصية يصدر المقرر المشترك عن وزير المالية والتخطيط مع الوزارة التقنية المعنية بالامر بعد اخذ رأى اللجنة الوطنية للاستثمارات .

فيبلغ هذا المقرر للطالب من قبل كتابة اللجنة الوطنية للاستثمارات ويجوز الطالب في حالة صدور مقرر موافق لمصلحته على مهلة ٩٠ يوما لقبول الرخصة بصفة نهائية .

وبمجرد حصول هذا القبول يصدر وزير المالية والتخطيط بالاشتراك مع وزير الاختصاص التقني المعني قرارا بالترخيص توضح فيه الشروط التي تسود الاستثمار وتدابير المراقبة المطابقة له . فينشر موجز هذا القرار في الجريدة الرسمية

والناجمة عن الاتفاقات المبرمة والتي يمكن أن تبرم بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ودول أخرى أو مجموعات دول أو منظمات دولية .

**المادة ٣١ :** توضح كيفيات تطبيق هذا الامر بموجب مرسوم .

**المادة ٣٢ :** تلغى المقتضيات المخالفة لهذا المرسوم جميعها ولا سيما القانون رقم ٦٣ - ٢٧٧ المؤرخ في ٢٧ يوليو سنة ١٩٦٣ والمتضمن قانون الاستثمارات .

**المادة ٣٣ :** ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في ١٧ جمادى الاولى عام ١٣٨٦ الموافق ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٦ .

هوارى بومدين

يتولى مهام كتابة اللجنة الصندوق الجزائرى للتنمية .  
تحدد بمرسوم كيفية تسيير وتدخل اللجنة .

#### الباب الرابع - احكام مختلفة

**المادة ٢٨ :** بغية تيسير انجاز المخططات والبرامج الاقتصادية التى حددتها الحكومة ، سيصدر مرسوم توضح فيه الشروط التى تلزم بموجبها المؤسسات المرخصة قبل ٢٥ يوليو سنة ١٩٦٣ بتطبيق مجموع نشاطاتها عليها .

**المادة ٢٩ :** ان التعديلات التى قد تلحق هذا القانون لا يمكن أن تلزم المؤسسات المرخصة بموجب هذا الامر بشروط ذات منافع ادنى .

**المادة ٣٠ :** ان الضمانات والمنافع المنصوص عليها فى هذا القانون مؤمنة دون اخلال بالضمانات والمنافع الاكثر اتساعا